

العنوان:	الوصلات النحوية
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة الزقازيق - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	أحمد، أحمد جمال الدين
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	ربيع
الصفحات:	219 - 246
رقم MD:	358995
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، علم الاصوات ، النحو العربي، الوصلات النحوية ، الحروف العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/358995

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

أحمد، أحمد جمال الدين. (2006). الوصلات النحوية. مجلة كلية الآداب، ع 37، 219 - 246. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/358995>

إسلوب MLA

أحمد، أحمد جمال الدين. "الوصلات النحوية." مجلة كلية الآداب ع 37 (2006): 219 - 246. مسترجع من
<http://search.mandumah.com/Record/358995>

الوصلات النحوية

د/ أحمد جمال الدين أحمد

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية التربية بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس

الوصلات النحوية

د / أحمد جمال الدين أحمد

مدرس النحو والصرف والعروض

كلية التربية بالإسماعيلية — جامعة قناة السويس

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، كلمة قيلت يراد بها بيان الغاية الأم التي يتوخاها المتكلمون بأي لغة من لغات العالم ... إنها غاية التعبير عن المعاني وتحقيق غاية الفهم والإفهام أو قل تحقيق إنسانية الإنسان بإبراز البعد الاجتماعي له ، عن طريق ظاهرة التواصل اللغوي بين أفرادده.

ومن الوسائل التي تتخذها أي لغة لتحقيق ظاهرة التواصل الاجتماعي ، وسيلة ترابط التراكيب المستعملة بين أبناء اللغة الواحدة ؛ لأن تفكك التركيب ، فضلاً عما يؤديه من فساد التركيب نفسه وعدم صلاحيته للاستعمال الهادف إلى التواصل الاجتماعي ، فضلاً عن هذا فإنه يفوّت المعنى على المخاطبين ، ومن ثم لا يكون تواصل بين أبناء اللغة الواحدة. إن ترابط التركيب بالوسائل المعدة لذلك ، يجعل التركيب كالجسد المتلاحم الأعضاء له ملامحه الخاصة التي تؤهله لأن يكون عنصراً من عناصر مجتمعه ، وتفكك التركيب يجعله كالجسد المهشم مفصول الأعضاء مفكك الأوصال ، ومن ثم لا يكون صاحبه صالحاً لأن يكون عنصراً فعالاً من عناصر مجتمعه.

وقد تكفل النظام اللغوي بإيجاد مجموعة من الوسائل التي تربط بين أجزاء التركيب وتجعله صالحاً للاستخدام اللغوي.

من هذه الوسائل ما تناوله في هذا البحث تحت مسمى (الوصلات النحوية) وهي أدوات ذات وظيفتين : شكلية ومعنوية ، أما الشكلية فهي إصلاح اللفظ بجعله صالحاً للاستعمال ، وأما المعنوية فهي تغيير المعنى النحوي لما تدخل عليه إما بتغيير ذاته أو بتغيير مساره بحيث يتوجه إلى ما لم يكن جائزاً أن يتوجه إليه قبل دخول الوصلة ، وهناك من هذه الأدوات من يجمع بين الوظيفتين ، وهناك ما لا يؤثر في الشكل أو المعنى المراد ، وإنما يقتصر دوره على تقوية المعنى الأساس الموجود بالفعل دون تغييره في ذاته أو تغيير مساره . وهي في

النهاية تختلف عن الروابط في بعض الجوانب .

والتعريف السابق يتناول النقاط التالية:

أنواع الوصلات.

وظائف الوصلات.

العلاقة بين الوصلات والروابط.

وهذه النقاط هي عناصر هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أنواع الوصلات :

الوصلات النحوية منها ما يكون اسمًا كالأسماء الموصولة التي يتوصل بها إلى وصف المعارف بالنكرات و (ذو) التي يتوصل بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، وبعض الأسماء النكرات نحو (أحد ورجل) في قولنا : ما في الدنيا رجلٌ يَغضُك ، فوجود النكرة (رجل) يتوصل بها إلى تصحيح اللفظ .

ومنها ما يكون حرفًا كهمزة الوصل التي يتوصل بها إلى البدء بساكن ، وحروف الجر التي يتوصل بها إلى تعدية الفعل إلى الاسم بعدها ، وما الكافة التي يتوصل بها إلى دخول إن وغيرها على الجمل الفعلية .

ومنها كذلك ما يكون فعلاً كالفعل المساعد في أفعل التعجب وصلةً للتعجب مما احتل فيه شرط من شروط أفعل .

معنى ذلك أن الوصلات ليست مقصورة على نوع بعينه من أنواع الكلم ، وإنما شملت أنواع الكلم كلها : الأسماء والأفعال والحروف ، وفق التقسيم القديم للنحاة.

وظائف الوصلات:

يمكن لنا من خلال التعريف السابق للوصلات النحوية أن نصنف وظائف الوصلات في أربع وظائف هي :

أولاً : وصلات ذات أثر شكلي أو لفظي .

ثانياً : وصلات ذات أثر دلالي أو معنوي .

ثالثاً : وصلات ذات أثر مزدوج (شكلي دلالي) .

رابعاً : وصلات لتوكيد أصل المعنى .

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه وصلات :

أولاً : وصلات ذات أثر شكلي أو لفظي :

هي تلك وصلات التي تعمل على إصلاح اللفظ بجعله صالحاً للاستعمال اللغوي و ضابط هذا النوع من وصلات هو أن حذف الوصلة يؤدي إلى فساد اللفظ ، وعدم صلاحيته للاستعمال اللغوي ، وهذه وصلات يمكن أن نسميها وصلات ذات الأثر الشكلي اللفظي . وأثرها يتمثل في أنها تفضي إلى إصلاح اللفظ كما ذكرنا ، وذلك على مستويين :

المستوى الأول — صلاحه بموافقة لغة العرب :

يعبر عن هذا النوع تلك وصلات الأساسية التي أجمع المتكلمون بالعربية على ضرورة وجودها لإصلاح اللفظ ، ويعد عدم وجودها إفساداً للفظ . ومانعاً للعرب عن استعماله . مثال ذلك همزة الوصل كما في : اضمم — اعتمر — انكسر — استغفر... يقول الميرد^(١) وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ؛ لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ، فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت ... وتسقط الألف عند وصل الكلام ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها فإذا وصل إليه فلا معنى لها . معنى هذا أن همزة الوصل جيء بها ليجرد التوصل إلى النطق بساكن ، وهي في الوقت نفسه زائدة ، يمكن أن تسقط إذا أدى وظيفتها غيرها ، كأن تأتي في درج الكلام ، وحينئذ يغني وصل الكلام عنها إذ يتوصل به إلى النطق بالساكن ، فتسقط حال النطق ، وكذلك تسقط عند دخول همزة الاستفهام نحو أستغفرت لله ؟^(٢) وحينئذ تسقط نطقاً وكتابة . وكما هو جليّ أخذت همزة الوصل وصلةً إلى إصلاح اللفظ بجريه على سنن العرب التي لا تميز البدء بساكن .

ومثل همزة الوصل ألف (أل) التعريفية عند الجمهور الذين يذهبون إلى أن اللام

(١) المقتضب ١/ ٢١٨ .

(٢) السابق ١/ ٢٢٣ .

وحدها للتعريف ، خلافاً للتحليل حيث يرى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين ،
بمترلة من ولم وإن .

وأما غيره من علماء البصريين والكوفيين فيذهبون إلى أن اللام للتعريف وحدها، وأن
الألف زيدت قبلها ليتوصل إلى النطق باللام لما سكنت ؛ لأن الابتداء بالساكن ممتنع في
الفطرة^(١) . فالألف إذن عند العلماء وصلة إلى النطق بلام التعريف الساكنة .

المستوى الثاني — صلاحه بموافقة الشائع من لغة العرب:

إن كان المستوى السابق تفضي فيه وصلات إلى صلاحية اللفظ للاستعمال بموافقة
العرب جميعاً ، فإن هذا المستوى تفضي فيه وصلات النحوية إلى موافقة الشائع من لغة
العرب ، بمعنى أن سقوط الوصلة لا يؤدي إلى فساد اللفظ عند كل القبائل العربية ، وإنما
يكون اللفظ فاسداً عند الأكثر والأفشى من لغة العرب ، إلا أنه في ذات الوقت — يكون
صالحاً عند بعض العرب .

فمثلاً اشترط النحاة أن يصاغ (أفعل) التعجب والتفضيل من كل فعل ثلاثي مجرد ،
تام ، مثبت ، متصرف ، قابل للكثرة غير مبني للمفعول ، ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء .
وإن أردنا التعجب أو التفضيل من فعل لم تتوافر فيه هذه الشروط تُوصَل إليه بفعل
جائز توافرت فيه الشروط بحيث نصوغ منه أفعل ثم نأتي بمصدر الفعل الممنوع من الصوغ
على أفعل ، بحيث يكون صريحاً ، إلا إذا كانت علة منعه من (أفعل) كونه منفياً أو مبنياً
للمجهول ، فحينئذ نأتي بعد (أفعل المساعد) بالمصدر المؤول .

فنقول في التعجب من غير الثلاثي (دحرج) : ما أشد دحرجته !

وفي المزيد (انطلق) : ما أسرع انطلاق الطائرة !

وفي الناقص (كان) : ما أجمل كونه مخلصاً !

وفي غير القابل للكثرة (مات) — ذكر بعض النحاة : ما أفجع موته !

وفي المعبر عن فاعله بأفعل فعلاء : ما أشد حمرة !

وفي المنفى (لا تقوم) ما أكثر ألا تقوم !

(١) الالامات للزجاجي ص ١٨ .

وفي المبني للمفعول (يُضْرَب) : ما أكثر أن يُضْرَب !

أما الجامد (عسى — ليس) فإنه لا يصاغ منه ؛ لأن الجامد لا مصدر له ولا تصرف .
مما سبق نتبين أن الفعل الذي يختل فيه شرط من الشروط السابقة ، تُوصَّل إلى
التعجب منه أو التفضيل به بواسطة فعل يجوز صياغة أفعال منه .

لكن غياب هذه الوصلة لا يفضي إلى أن يكون تركيب التعجب أو التفضيل خاطئاً
عند العرب جميعاً ؛ حيث إن من العرب مَنْ سمع عنهم تركيب التعجب أو التفضيل دون
استعمال الوصلة المساعدة رغم اختلال شرط من شروط الصوغ فمثلاً سُمِعَ عن بعض
العرب : ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدله وما أسنَّه ، دون استخدام
الوصلة المساعدة فلا يقولون مثلاً : ما أعظم إتقانه وما أشد صوابه ... ونحو ذلك ، مع أن
الأفعال السابقة غير ثلاثية .

وهذا دفع الأخفش إلى عدم اشتراط ثلاثية الفعل لصوغ أفعال التعجب أو التفضيل ،
فيجوز صوغه من كل فعل مزيد^(١) .

وجوزه قوم من (أفعال) فقط كأكرم ، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه والحققين
من أصحابه^(٢) .

وجوزه ابن عصفور^(٣) . فيما كانت همزته لغير التعدية نحو : ما أخطأه فإن كانت
للتعدية فلا ، وحكم على ما سمع من نحو : ما أولاه للمعروف ، وما أعطاه للدنانير ،
بالشدوذ .

كذا سمع عن العرب : ما أكون عبد الله قائماً ، وأكون بعبد الله قائماً ، رغم أن
الفعل ناقص .

وسمع : ما أجنه وما أشغله وما أزهاه ، وأزهى من ديك ، وأشغل من ذات النِّحيين ،
وأشهر من غيره ، وأعذر ، وألوم ، وأنكر ، وأرجى .

(١) انظر الجمع ٤٢/٦ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٤٦/٣ ، ٥٢ ، والكتاب ٣٧/١ .

(٣) المقرب ٤٧٥/١ .

وكل ذلك من أفعال مبنية للمجهول هي على الترتيب : جُنَّ وشُعِلَ و زُهِيَ وشُهِرَ
وعُذِرَ ولِمَ وعُرفَ ونُكِرَ وخيفَ ورُجِيَ وسمع كذلك : أسود من حنك الغراب ، وفي
حديث صفة الخوض : ماؤه أبيض من اللبن^(١) ، وهما من أسود وأبيض ، وهما من باب أفعَل
فعلاء .

كل ما سبق يدل على أن استعمال الوصلة المساعدة التي يتوصل بها إلى صوغ أفعال
التعجب والتفضيل مما لم يستوف الشروط ليس أمراً لازماً عند كل العرب ، وإنما سمع
صوغهما دون هذه الوصلة ، ومن ثم فإن هذه الوصلة وصلة شكلية لفظية تجعل الأسلوب
موافقاً للشائع من لغة العرب فحسب .

ومن وصلات التي تؤدي دوراً شكلياً هو إصلاح اللفظ بموافقته للشائع عن العرب ،
وليس بموافقته لكل العرب (أي) في أسلوب النداء ، فهي وصلة يتوصل بها إلى نداء ما فيه
(أل)^(٢) .

فنقول : يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ، ولا يجوز عند النحاة أن نقول : يا الرجل ويا
المرأة ؛ لأن هذا اللفظ فاسد ، وذلك لمخالفة ما شاع عن العرب ، وهنا يتجلى دور (أي)
فهي وصلة لإصلاح اللفظ ، ولكن السؤال الآن : هل الاستغناء عنها يؤدي إلى فساد اللفظ
من الناحية المعنوية ؟ الإجابة بالنفي بطبيعة الحال ، فالتركيان : يا الرجل ويا أيها الرجل
متساويان من الناحية المعنوية الأساسية ، ولكن الأول منهما يخالف ما اجتمع عليه أكثر
العرب .

والدليل على أهمهما متساويان أن من العرب من لم يستعمل هذه الوصلة ، فقد سمع :

فيا الغلامان اللذان فرّاً

إياكما أن تكسباني شراً

مما دفع الكوفيين إلى إجازة مباشرة (يا) للألف واللام مطلقاً ، إلا أن البصريين لم
يحيزوا ذلك ؛ تمسكاً بالقاعدة التي وضعوها قياساً على الأكثر والأفشى من كلام العرب .

(١) صحيح مسلم ٥٣٢/٦ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٦/٢ .

وحكموا على هذا الشاهد بالضرورة ، وليس الأمر كما زعموا ؛ لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرّا ، لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذى الألف واللام الموصول ، وبذى الألف واللام غير الموصول ، كقول بعض العرب : يافاسق الخبيث ، حكاه يونس^(١) . أي أن الشاهد جمع بين يا والمعرف بأل ليس من أجل الضرورة كما يدّعي البصريون ؛ إذ لا ضرورة نحوية أو حتى عروضية^(٢) تدفع قائله إلى الجمع بينهما .

وليس من تفسير لذلك إلا أن هذه الوصلة (أي) لم يجتمع كل العرب على استعمالها ليتوصل بها إلى نداء مافيه أل ، وإنما استعملتها بعض العرب دون بعضهم ، كما يتضح من الشاهد ، ومن ثم تكون هذه الوصلة وصلةً شكليةً لفظيةً لمجرد موافقة الأسلوب للشائع عن العرب .

ثانيًا — وصلات ذات أثر دلالي أو معنوي :

إن كانت الوصلات السابقة تؤدي غرضًا شكليًا أو لفظيًا لا علاقة له بالمعنى ، حيث يقتصر أثرها على متابعة أعراف العرب أو أكثرهم في لغتهم ، أقول إن كانت الوصلات السابقة ذات أثر شكلي فإن هذه الوصلات يفضى وجودها إلى إيجاد معانٍ لم تكن موجودة ؛ فهي وصلات ذات أثر دلالي ، حذفها لا يفسد التركيب — عند كل العرب أو بعضهم — كما في الوصلات ذات الأثر الشكلي اللفظي ، وإنما حذفها يُضَيِّعُ المعنى المراد إلى معنى آخر ، نذكر من هذه الوصلات ما يلي :

١. اسم الإشارة الداخلة على المعرف بأل :

المعرف بأل العهدية ، لا يكون إلا إذا كان بين المتكلم والمخاطب عهدٌ ومعرفةٌ مسبقة بمدخول (أل) ، فالتكلم لا يقول : ما فعل الرجل (بالتعريف بأل العهد) إلا إذا كان ثمة عهدٌ بين المتكلم والمخاطب بالرجل المذكور .

أما إذا لم يكن ثمة عهد بين المتكلم والمخاطب — مع وجود المتحدث عنه بينهما — فإن التكلم يستخدم اسم الإشارة لينتقل بالمعرف بأل من معنى التعريف العهدي إلى معنى

(١) انظر شرح السهيل ٣/٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) الشاهد من الرجز ، والتركيبان : (فيا غلاما ...) و (فيا غلاما ...) ورثما العرسي هو متغزل ، وهي تغنية الرجز (مستغزل) بعد أن دعاها الحب وهو زحاف حائر .

التعريف الحضورى فيقول : ما فعل هذا الرجل ، فهذا يتوصل بها إلى تعريف الحضور والإشارة .

يقول السيراقى^(١) والمبهم (اسم الإشارة) إنما دخل وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور ...

ويزيد الأمر وضوحاً بقوله : وقد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد ، فيريد أحدهما الإخبار عنه معرفاً له فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه ، فيأتى بأسماء الإشارة فيتوصل بها ويُنتقل من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة .

٢. الاسم الموصول للصفة للمعرفة :

الصفة تتبع الموصوف في التنكير والتعريف فإذا ما أردنا وصف النكرة فإن ذلك لا يكون إلا بالنكرة ، وإذا أردنا أن نَصِفَ المعرفة فإن ذلك لا يكون إلا بالمعرفة .

ولكن ماذا كان يفعل العرب إذا أردوا أن يصفوا المعرفة بالجملة — والجملة في حكم النكرة أو هي نكرة على خلاف بين النحاة^(٢) يجيب ابن جني عن هذا السؤال بقوله : (... ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ، ولم يجوز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بزيد الذي قام أخوه ، ونحوه^(٣) .

ومعنى هذا أن الذى — وأخواته مما فيه أل — إنما وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجملة أو قل وصف المعارف بالنكرات .

وقد صرح الزمخشري بهذا في قوله : و(الذى) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجملة ، وكذلك عبد القاهر في الدلائل حيث قال : إن (الذى) اجتلب ليكون وصلة إلى وصف

(١) شرح السيراقى ٨١/٦ .

(٢) هي نكرة عند ابن السراج (انظر الأصول ٣١/٢) وابن جني (انظر سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١) . والعكس (انظر الباب ١١٦/٢) . وهي في حكم النكرة ، وليست نكرة عند الشيخ ياسين (انظر حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٩١/١) وانظر النحو الواقي ٢١٣/١ هامش (١) حيث يصرح الأستاذ عباس حسن بأن هذا الخلاف شكلي .

(٣) الخصائص ٣٢١/١ .

المعارف بالجميل^(١).

وعلى هذا فإن الذى وأخواتها تولدُ معنىً جديداً هو معنى وصف المعرفة بالنكرة ، فعندما تقول : جاء الرجل الذى ينشد الشعر ، فقد وصفتَ الرجلَ بأنه منشدٌ للشعر . وليس لِقائل أن يقول : (إن الوصف ممكن بدون ذكر الصلة ، بناءً على جواز قولنا : جاء الرجل ينشد الشعر) ؛ لأن جملة : (جاء الرجل الذى ينشد الشعر) وجملة (جاء الرجل ينشد الشعر) ليستا متساويتين فى المعنى ، فالثانية تعبر عن حال الرجل وقت مجيئه فحسب فالرجل جاء حال كونه متلبساً بإنشاد الشعر . أما الجملة الأولى فقد جلبت (الذى) معنى وصف الرجل بإنشاد الشعر على سبيل الثبوت .

وإن كان الوصف والحال متشابهين فى أن كلاً منهما لبيان هيئة مقيدة فإنهما يختلفان من وجوه منها أن الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضحك له فى حال مجيئه فحسب^(٢).

أى أن الذى وأخواتها تولد معنى وصف المعرفة بوصف ثابت وهو معنى يختلف عن المعنى الحاصل قبل وجودها .

٣. (ما) و(لا) بعد (لو) :

(لو) كما هو معلوم حرفٌ يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو غير جازم ؛ فإذا ما دخلت (ما) أو (لا) عليه غيّرت هذا المعنى إلى معنى آخر هو امتناع الجواب لوجود الشرط فنقول:

لولا الإسلام لهلكت البشرية

لو ما القرآن لضاعت اللغة العربية

يقول سيبويه عن لا^(٣) : وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك : (لولا) صارت لو فى معنى آخر كما صارت حين قلت (لوما) تغيرت كما تغيرت حيث بما

(١) انظر : المفصل ص ١٤٣ ودلائل الإعجاز ص ١٩٩ .

(٢) انظر : الأشياء والأظانر ٢/٢٥٧ ، وفيه ينقل السيوطي عشرة فروق بين الحال والصفة .

(٣) الكتاب ٤/٢٢٢ .

وإنّ بما .

إلا أن المشاهدة بين التغير الذى تحدّثه (ما أو لا) فى (لو) ، والتغير الذى تحدّثه فى (حيث وإن) ليست متطابقة كلّ التطابق ؛ حيث إن التغير الذى يلحق (حيث وإن) تغيير شكلى دلالى ؛ شكلى بتغيير وظيفة (حيث) الجارة وجعلها جازمة ، ودلالى يجعلها فى معنى الشرط بعد أن كانت فى معنى الإضافة . وكذلك (إنّ) بعد دخول (ما) يلحقها تغيير شكلى دلالى ، شكلى بجواز دخولها على الأفعال ، ودلالى بتوجه معناها إلى الأفعال بعد أن كانت مقصورة على الأسماء ، وهذا ما سنوضحه عند حديثنا عن الوصلات ذات الأثر الشكلى الدلالى . كذلك تدخل (لا) على (هل) فتغير معناها من الاستفهام إلى التحضيض ، وهذا تغيير دلالى .

يقول سيبويه^(١) ... ومثل ذلك : هلاً ولولاً وألاً ، ألزموهن (لا) ، وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمترلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل ؛ حيث دخل فيهن معنى التحضيض . ويقول فى موضع آخر ... : هلا فعلت ، فتصير (هل) مع (لا) فى معنى آخر .

ثالثاً — وصلات ذات أثر شكلى ودلالى :

تناولنا فيما سبقوظيفتين متناقضتين للوصلات ، فما ذكرناه أولاً وصلات ذات وظيفة لفظية أو شكلية لا تتجاوز حدود إصلاح اللفظ بجعله موافقاً لكلام العرب أو للشائع من كلام العرب ، دون أن يكون لها أثر فى الدلالة . فى حين ذكرنا وصلات أخرى وظيفتها تتجاوز الأثر اللفظى أو الشكلى إلى إحداث أثر دلالى ، وذلك بتغيير المعانى القديمة لمدخولاتها وتوليد معانٍ جديدة لم تكن لتوجد قبل دخولها .

والآن نعالج مجموعة من الوصلات جمعت بين الوظيفتين جميعاً ، فوجودها فى التركيب يصلح اللفظ بجعله يجرى على سنن العرب أو أغلبهم فى كلامهم ، وهى فى الوقت نفسه تأتى بمعانٍ جديدة لم تكن موجودة أو تغير مسار معنى مدخولاتها بحيث توجهه إلى ما لم يكن بالإمكان أن يتوجه إليه قبل دخول الوصلة^٢ .

(١) الكتاب ١١٥/٣ ، ولم نجعل (لا) فى هذا الموضع من الوصلات ذات الأثر الشكلى بملخصها للفعل ؛ حيث إن هذه الأدوات (هل ولو والهمزة) ، الأصل فيهن أن يُلَوَّنَ بالأفعال بوصفهن أدوات استفهام وشرط (انظر الصفحة نفسها من الكتاب) .

من هذه الوصلات ذات الأثر اللفظي الدلالي :

١. (ما):

تعد هذه الوصلة من أهم الوصلات النحوية ؛ حيث إنها تدخل على الكثير من الأبنية ، فتغير أو تبطل عملها من الناحية الشكلية ، وتسهم كذلك في تغيير المعنى النحوي بشكلٍ أو بآخر .

وتدخل (ما) على حروف الجر وإن وأخواتها وبعض الظروف وبعض الأسماء وبعض الأفعال وبعض حروف الجزم وفيما يلي تفصيل ذلك .

أ — (ما) وحروف الجر:

من المعروف أن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، ولكن دخول (ما) عليها يجعل هذه الحروف مؤهلةً للدخول على الأفعال ، ونذكر فيما يلي بعض الأمثلة .

— من + ما :

يقول سيبويه ^(١) (وإن شئت قلت : إن مما أفعل فتكون (ما) مع (من) بمترلة كلمة واحدة ، نحو : ربما ، قال أبو حية النميري :

وإنما لما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم

وهذا الذى ذكره سيبويه يشير إلى الأثر الشكلى لـ (ما) بعد دخولها على (من) وهو دخولها على الفعل .

أما الأثر المعنوى فقد ذكره ابن هشام ^(٢) ونسبه إلى السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم . وذلك حين ذكر أن من معان (من) أن تكون مرادفة : (ربما) ، وذلك إذا اتصلت بما .

إذن نستطيع أن نقول : إن (ما) وصلة يتوصل بها إلى دخول (من) على الفعل (أثر شكلى متعلق باللفظ) وتوليد معنى التقليل عند بعض العلماء .

^(١) الكتاب ١٥٦/٣ .

^(٢) المغنى ٣٥٢/١ .

— الباء + ما :

تجعل (ما) الباء تدخل على الفعل ، لذا يسميها النحاة ما الكافة ، وتفيد حينئذ التثنية عند ابن مالك حيث تناولها في التسهيل بقوله^(١) :
وكذلك تزداد بعد الباء كافة كقول الشاعر :
فلئن صرت لا تحيرُ جواباً لبما قد ثرى وأنت خطيبُ
....وُتحدث (ما) الكافة في الباء معنى ربما .

— الكاف + ما :

تجعل (ما) الكاف تدخل على الفعل وعلى الجملة الاسمية ، ويسميها النحاة الكافة ، وتفيد حينئذ معنى التعليل كما في شرح التسهيل^(٢) ، حيث مثل ابن مالك بقوله تعالى :
"واذكروه كما هداكم"^(٣) وأكد هذا المعنى بما قاله الأخفش في قوله تعالى : " كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون . فاذكروني أذكركم"^(٤) حيث قال الأخفش^(٥) : أى لما فعلت هذا فاذكروني .
فالكاف بعد دخول (ما) تغير معناها فصارت للتعليل ، وقد نص ابن مالك على ذلك في قوله : وتحدث ما الكافة في الكاف معنى التعليل ثم ذكر الآيتين السابقتين .
وهذا تغيير دلالي ، ودخولها على الفعل تغيير لفظي شكلي وما تحدثه (ما) الكافة من تغيير شكلي لا يقتصر على هيئتها للدخول على الفعل ، بل إنها تغير من عمل الحرف الذي هو عمدة في عمل الجر ، فتحمله يؤدي عمل النصب ، وذلك إذا وليه فعل مضارع .
صرح بذلك ابن مالك قائلاً^(٦) : إذا حدث فيها معنى التعليل ووليها المضارع تنصبه لشبهها بكى كقول الشاعر :

(١) شرح التسهيل ١٧٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٢/٣ .

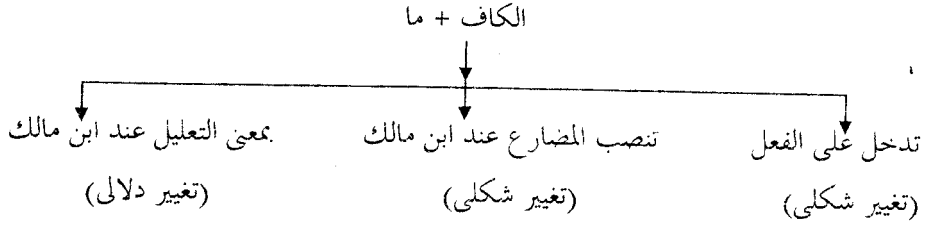
(٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) البقرة : ١٥١ ، ١٥٢ .

(٥) معاني القرآن ١٦٣/١ ، وانظر الجني الداني ص ٨٤ .

(٦) شرح التسهيل ١٧٢/٣ ، ١٧٤ .

فطرفك إما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
ورد زعم الفارسي أن الأصل كيما وحذفت الياء بقوله وهذا تكلف لا دليل عليه ولا
حاجة إليه . ويمكن أن نحمل ما تحدثه (ما) في الكاف في الشكل التالي:



— رب + ما :

رب تفيده التكرير كثيراً والتقليل قليلاً على حد تعبير ابن هشام في أوضحه^(١) وهذا
المعنى لا يتغير بعد دخول (ما) على رب ، ولكن (ما) تجعل رب مهيأة للدخول على الفعل
بإجماع سواء كان الفعل ماضياً كقول الشاعر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

أو مضارعاً كقوله تعالى : "ربما يود الذين كفروا..."^(٢) الآية .

وهذا التغيير تغيير شكلي فبعد أن كانت رب لا تدخل إلا على الأسماء صارت
تدخل على الأفعال .

وهذا التغيير الشكلي يستتبعه تغيير في المسار الدلالي فرب التي تفيده تقليل أو تكثير
الأسماء خاصة صارت مع (ما) توجه هذا المعنى إلى الأفعال أيضاً .

وهذا لون من ألوان التغيير الدلالي ، فإن كانت (ما) تغير من معنى (من) و (الباء) و
(الكاف) فيما مضى ، فإنها مع رب تحفظ لها معناها ولكن توجهه إلى ما لم يكن في الإمكان
أن يتوجه إليه فصار معناها موجهاً إلى الأفعال .

(١) أوضح المسالك ٤٧/٣ .

(٢) المحرر : ٢ .

هذه هي الحروف الجارة التي دخلت عليها (ما) فغيرت من وظيفتها الشكلية والمعنوية .
وتتمةً للحديث عن حروف الجر مع (ما) نذكر أن (ما) تدخل على (عن) ولكن لا
تغير من وظيفتها الشكلية أو المعنوية ، فهي لا تكفها أصلاً عن العمل ؛ لذلك ليس ثمة مجال
لذكرها هنا .

ب — (ما) والأحرف الناسخة :

تدخل (ما) على الأحرف الناسخة فتبطل عملها وتبقى هذه الأحرف للدخول على
الأفعال وعلى الجمل الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر فنقول : إنما يخشى الله المؤمنون وإنما
المؤمنون إخوة ... وهكذا .

وهذا تغيير شكلي ، يستتبعه تغيير معنوي يتمثل في أن معاني هذه الأحرف — التوكيد
في إن وأن ، والتشبيه في كأن ، والتمني في ليت ، والترجي في لعل ، والاستدراك في لكن —
تصبح موجهةً للأفعال بعد أن كانت مقصورة على الأسماء .

إذن (ما) تدخل على الأحرف الناسخة فتغير وظيفتها الشكلية بجعلها تباشر الأفعال
وعدم اقتصارها على مباشرة الأسماء من جهة . كما تغير كذلك من مسار معاني هذه
الأحرف ، فتجعلها تتجه إلى الأفعال بعد أن كانت مقصورة على الأسماء من جهة أخرى .
وقد ذكر المرادى أن من النحاة من يسمي (ما) الداخلة على إن وأخواتها وعلى رب
بالمهيئة أى التي تهيئ هذه الأحرف إلى مباشر الأفعال

ح — (ما) والظروف :

تدخل (ما) على بعض الظروف فتغير وظيفتها على المستويين الشكلي والمعنوي وفيما يلي
مثُلٌ من هذه الظروف :

— حيث وإذ :

طرفان يضافان إلى الجمل بعدهما وهما دالان على الماضي ، فإذا ما دخلت عليهما (ما)
صارا حرفين جازمين دالين على الاستقبال .

يقول الواسطي في شرح اللمع^(١) عن (ما) :
تدخل لَيْلَى ما تدخل عليه شيء لم يكن قبل دخولهما نحو : حيثما تكن أكن ، وإذا تذهب
أذهب ، فإذا وحيث يليهما الجمل ويكون موضعهما جرًّا ، ولما دخلت (ما) صار موضعهما
جزمًا بالشرط ، ولولا (ما) لم يجز ذلك .
ويقول ابن هشام في المغني عن حيث^(٢) : وإذا اتصلت بها (ما) الكافة ضُمَّتْ معنى الشرط
وجزمت الفعلين كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحًا في غابر الأزمان

معنى هذا أن (ما) غيرت (حيث وإذا) تغييرات شكلية ومعنوية :
أما الشكلية فهي أن صارا يعملان الجزم كحرفين ، بعد أن كانا يعملان الجر كطرفين . وأما
المعنوية فهي أن صارا حرفين دالين على الاستقبال بوصفهما حرفي شرط ، بعد أن كانا
طرفين دالين على المضى والإضافة .

— قبل وبعد وبين :

لا تضاف هذه الظروف إلى الجمل ، فهي تكتفى بالإضافة إلى المفرد ، أما إذا دخلت
عليها (ما) فإنها تضاف إلى الجمل ، ومن ثم صارت (ما) وصلة ذات أثر شكلي ودلالي ،
فالأثر الشكلي يتمثل في مدخول هذه الظروف (حيث صار جملة بعد أن كان مفردًا) والأثر
الدلالي يتمثل في توجيه معنى الإضافة إلى الجمل بواسطة هذه الظروف ، في حين كان من غير
الجائز أن تضاف هذه الظروف إلى الجمل .

وقد مثل السيوطي لـ (بعدها) وقد وليها الجملة الاسمية بقول الشاعر :

أعلاقة أم الوكيد بعدها أفنان رأسك كالنغام المخلص

وعلق بقوله : ولا يضاف (بعد) لجملة ما لم يكف بـ(ما)^(٣) .
وقال عن (قبل) : ولا تضاف (قبل) أيضًا لجملة ما لم تكف بـ(ما)^(٤) .

(١) شرح اللمع ص ٤٤ .

(٢) المغني ١/١٥٢ .

(٣) الهمع ٣/١٩٣ .

(٤) الهمع ٣/١٩٩ .

أما (بين) ، فإذا لحقتها (الألف) أو (ما) لزمّت إضافتها إلى الجمل سواء كانت :
اسمية كقوله

فبينما نحن نرقبه أئانا

وقوله

.....
فبينما العسر — إذ دارت — مياسير

أو فعلية ، وهو قليل كقوله :

.....
فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا

وتقول : بينما أنصفتني ظلمتني .

وزعم ابن الأنباري أن بين حينئذٍ شرطية .

ومذهب الجمهور أن الجملة بعد (بينا) أو (بينما) مضاف إليها نفسها دون حذف

مضاف وأنها في موضع جر .

وذهب آخرون أن (ما) كافة عن الخفض ، فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، أما
الألف فهي إشباع ؛ لأن كون الألف كافة لم يثبت ؛ وعلى هذا فالجملة بعد (بينا) في
موضع جر بالإضافة . وقد اختار هذا الرأي المغاربة ^(١) .

معنى ما سبق أن (بين) بعد أن كانت تضاف إلى المفرد صارت بواسطة (ما) (أو

الألف) تضاف إلى الجملة سواء أكانت مضافةً إليها أم لا محل لها من الإعراب .

— د — (ما) والأسماء :

تدخل (ما) على بعض الأسماء فتغير من أثرها الشكلي والدلالي .

من هذه الأسماء كلمة (كل) وهي اسم يفيد الإحاطة والشمول فإذا ما اتصل به (ما) المصدرية

أو النكرة التي بمعنى (وقت) صارت ظرفاً يقتضى التكرار له فعلان .

كقوله تعالى : كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل ^(٢) .

(١) انظر : المع ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ .

(٢) البقرة : ٢٥ ، وانظر : المع ٣٨٣/٤ ، ٣٨٤ .

— ه — (ما) والأفعال :

تدخل (ما) على بعض الأفعال كذلك فتغير من أثرها الشكلي والدلالي ، ومن هذه الأفعال الفعل (قُلْ) ، فهذا الفعل كسائر الأفعال لا يخلص لفعل آخر ، فهو كغيره يطلب اسماً على سبيل الفاعلية أو النيابة عن الفاعل .

أما بعد دخول (ما) عليه فقد صار مهياً لأنه يذكر بعده الفعل .
يقول سيبويه متحدثاً عن قُلْ وربّ ونحوهما : جعلوا ربّ مع (ما) بمثلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى : (ربّ يقول) ولا إلى (قُلْ يقول) فألحقوها (ما) وأخلصوها للفعل .

— و — (ما) وحرف الجزم (لم) :

(لم) كما نعرف حرف نفى وجزم وقلب للزمن المضارع من الحال أو الاستقبال إلى الزمن الماضي^(١) .

أما إذا دخلت عليه (ما) وصار (لماً) تغيرت دلالاته من التعبير عن النفي في الماضي المنقطع أو المنفصل إلى النفي المستمر أو المتصل إلى زمن التكلم . هذا من حيث الدلالة ، ومن حيث الشكل فإن (لم) لا يجوز أن يحذف بعده الفعل أما (لماً) فإنه يجوز أن يحذف الفعل بعده .

يقول سيبويه في ذلك^(٢) : و(ما) في (لماً) مغيرةٌ لها عن حال (لم) ، كما غيرت (لو) إذا قلت : لو ما ونحوها ألا ترى أنك تقول : (لماً) ولا تتبعها شيئاً ولا تقول ذلك في (لم) . فلماً عند سيبويه (والجمهور) مركبةٌ من لم وما ، ودخول (ما) غيرَ حالتها الشكلية فجوّز حذف الفعل بعدها .

أما التغير الدلالي الذي تلحقه (ما) بلم فيشير إليه المرادى^(٣) بقوله : المنفى بلم لا يلزم اتصاله بالحال ، بل يكون منقطعاً... وقد يكون متصلاً... بخلاف (لما) فإنه يجب اتصال نفيها

(١) الكتاب ٣/١١٥ .

(٢) الكتاب ٤/٢٣٥ .

(٣) الجني الداني ص ٢٦٨ .

بالحال .

وهذا ما عبرنا عنه بقولنا : لما تعبر عن النفى المستمر المتصل إلى زمن التكلم .

٢. (ذو) :

الأصل عدم الوصف بأسماء الأجناس ، فلا يقال : هذا زيد المال ؛ لأن الأصل في الصفة أن تكون مشتقة ، لذلك عندما أرادوا الوصف بأسماء الأجناس استعملوا الوصلة (ذو) ويعمل الأندلسي ذلك في شرح المفصل بقوله : اعلم أن ذو إنما استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس — كما وُضع الذى وصلة إلى وصف المعارف بالجمل — فأرادوا أن يقولوا : زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى . أما اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقاً ، لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة ، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ؛ لأن الأجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ؛ لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تابعة بعد أن كانت متبوعة ، فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاعوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذى بعده ؛ لأنه قد زال القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته ، فلهذا لم يضاف إلى المضمَر ؛ لأن المضمَر لا يوصف به ألبتة^(١).

فذو إذن وصلة استعملتها اللغة لغاية دلالية في الأساس هي وصف الأسماء بالأجناس ، ولولاها ما توصلت اللغة إلى إجراء معنى الوصف بالجنس على الاسم قبله ، ولضاعت على الأسماء إمكانية الوصف بالأجناس ، هذا فضلاً عن أن حذفها يفرض إلى فساد التركيب ومن ثم فهي وصلة ذات أثر مزدوج : شكلي ودلالي .

٣. ضمير الشأن :

من المعلوم أن النواسخ الفعلية أو الحرفية لا تتسلط على الأفعال وإنما تتسلط على الأسماء ، فتدخل على الجمل الاسمية وتعمل في ركنها حسب طبيعتها وفق ما هو منصوص عليه في كتب اللغة .

(١) شرح المفصل للأندلسي نقلاً عن الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٨٢/١ ، وانظر كذلك شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١ ، والدلائل ص

ومن ثم فإن الحرفين (إنَّ وأنَّ) مثلاً لا يؤكدان الأفعال ؛ لأنهما لا يدخلان عليهما من الأساس .

لكن اللغة العربية اخترعت وسيلة يستطيع بها (إنَّ وأنَّ) وأمثالهما الدخول على الأفعال وتوكيدها .

هذه الوسيلة هي ضمير الشأن . وبمجرد إجازة ضمير الشأن لدخول (إنَّ وأنَّ) على الأفعال يعد تغييراً شكلياً لفظياً ، وتوكيد الفعل يعد تغييراً معنوياً . وهذا السلوك اللغوي يعد شاهداً على مزية العربية على غيرها .

يقول برحشتراسر عن ضمير الشأن^(١) في نحو : إنه لا يفلح الظالمون : وأكثر ذلك بعد (إنَّ) كما هو في هذا المثال أو بعد (أنَّ) وفائدة هذا التركيب أنه يمكن الناطق من إدخال (إنَّ وأنَّ) على الجملة الفعلية نحو : لا يفلح الظالمون . فهذا مما يشهد بمزية العربية ، شهادة مبينة ، فغيرها من اللغات السامية ، قد يقدم أمثال (إن) على الجملة الفعلية ، وإن كان موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية فقط . والعربية أعدمت الشواذ ، وأقست قاعدة إلحاق (إن) وأخواتها بالجملة الاسمية فقط . وهي مع ذلك اخترعت وسيلة ، لقلب الجملة الفعلية اسمية ، بغير تغيير تركيبها ، لكي يمكن إلحاق إن وأخواتها بالجملة الفعلية ، بواسطة لا مباشرة .

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن ضمير الشأن من الوصلات التي يتوصل بها إلى إدخال (إنَّ وأنَّ) وأمثالهما على الجملة الفعلية وتوكيد معنى الفعل بعد أن كان عملهما مقصوراً على توكيد الجملة الاسمية فقط .

رابعاً : وصلات يتوصل بها إلى معنى التوكيد تحديداً :

هذا النوع من الوصلات لا يؤثر في إصلاح اللفظ وحذفه لا يفسد التركيب كما هو في النوع الأول من الوصلات كما أن هذا النوع لا يولد معنى جديداً أو يغير مسار المعنى الموجود قبل دخوله كما في النوعين الثاني والثالث . وإنما هذا النوع يقوى المعنى الحاصل بالفعل قبل وجوده ، وحذفه لا يفسد اللفظ ولا يَفَوِّت المعنى الأساس المراد من الجملة .

(١) التطور الحوى ١٣٩ ، ١٤٠ .

نذكر من هذه الوصلات :

- (١) إن النافية بعد ما — نحو : ما إن رأيت زيداً ، ودخول إن صلة أكدت معنى النفي^(١) .
- (٢) أن الزائدة بعد لما والقسم — نحو : لما أن جاءوا ذهبت وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك .
يقول سيويه عن أن^(٢) وتكون توكيداً أيضاً في قولك : لما أن فعل ، كما كانت توكيداً في القسم وكما كانت إن مع ما .
- (٣) من الزائدة بعد النفي ، نحو : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن ؛ لأن هذا موضع تبعيض^(٣) .
- (٤) الباء بعد النفي نحو : ما زيد بمنطلق ... وكذلك كفى بالشيب^(٤) .
- (٥) الكاف الزائدة نحو : ليس كمثله شيء ذكره ابن هشام في المغني^(٥) .

الفرق بين الوصلات والروابط :

ثمة شبهة كبيرة بين الوصلات والروابط ، إلا أننا لا نعدم إيجاد مجموعة من الفروق

بينهما منها :

- (١) الروابط مصطلح تركيبى ، بمعنى أنه يأتي في التركيب من أجل تماسكه وأخذ بعضه برقاب بعض ، كما في الضمير في جمل الخبر والصفة والصلة والحال وربط هذه الجمل بالمبتدأ والموصوف والموصول وصاحب الحال على الترتيب .
- أما الوصلات فهي مصطلح تركيبى وصيغى في الوقت نفسه ، حيث إن الوصلات — كما رأينا — فضلاً عن دورها في التركيب سواء على مستوى اللفظ أو المعنى ، لها دور في تصحيح الصيغة ، كما كان واضحاً في همزة الوصل التي يتوصل بها إلى النطق بساكن ، وكذلك ألف (أل) التعريفية ، فهاتان الوصلتان لم يتجاوز أثرهما الصيغة نفسها دون أن يكون لهما أثر ملحوظ في التركيب .

٢٠

(١) انظر المفصل ص ٣١٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٣) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٥) المغني ٣٠٢/١ .

وعلى هذا فالوصلات أعم من الروابط من الناحية الوظيفية الشكلية ؛ إذ إن الوصلات يبرز أثرها في الصيغة وفي التركيب ؛ في حين أن الروابط لا يبرز أثرها إلا في التركيب .
(٢) ليس للروابط أثرٌ في إضافة دلالة جديدة أو تغيير دلالة قديمة ؛ فدور الروابط يقتصر على تماسك التركيب وهو غاية شكلية في الأساس .

نعم يترتب على وجود الروابط إنشاء المعنى الأساسي للتركيب ، ولكن الوصلات تتجاوز ذلك حيث يترتب على وجودها :

— إما توليد دلالة جديدة (كما في اسم الإشارة — الداخل على المعرف بأل — ، والذي وأخواتها — الصفة لمعرفة — وما ولا) — بعد لو — ، و(ما خاصةً) بعد من والباء والكاف ، وحيث وإذ ، وكل ، ولم ، و (ذو) .

— أو تغيير مسار الدلالة القديمة (كما في ما بعد كل من (رب)) ، والأحرف الناسخة ، والظروف (قبل وبعد وبين) ونحوها ، والأفعال نحو (قل و طال) ونحوها ، وأخيراً ضمير الشأن بعد (إن وأن) ونحوها .

— أو توكيد وتقوية الدلالة القديمة (كما في إن بعد ما ، وأن بعد لما والقسم ومن والباء والكاف بعد النفي) .

وهذه الآثار الدلالية تتجاوز المعنى الأساسي الذي هو موجود قبل وجود الوصلة ، فالوصلة لم تؤدّ إلى تماسك التركيب عن تفكك ولا إلى إنشاء المعنى الأساسي كالرابطات ؛ حيث إن التركيب كان متماسكاً وله معنى أساسي قبل دخول الوصلة .

وعلى هذا يمكننا القول بأن الوصلات لها أثر دلاليّ أوسع من الروابط ، ففي حين تقتصر الروابط على إنشاء المعنى الأساسي للتركيب بتماسك أجزائه ، فإن الوصلات تتجاوز ذلك إلى توليد معانٍ جديدة أو تغيير مسار معانٍ موجودة بالفعل أو تقوية وتوكيد المعنى الأساسي .

وتجدر الإشارة إلى أن من الناحية من جعل الضمائر الرابطة من الوصلات ، فجعل الوصلات ما كان له أثر دلالي كما ذكرنا وما كان له أثر في تماسك التركيب في الأساس ، من هؤلاء ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد حيث يقول في مقام حديثه عن أقسام الوصلات :

... الضمير الذى جُعِلَ وصلةً إلى ارتباط الجمل بالمفردات خبيراً وصفة وصلة وحالاً ، فأتوا بالضمير وصلةً إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالاً وأخباراً وصفات وصلات^(١) .
إلا أن هذه التسوية بين الوصلات والروابط أراها غير دقيقة ، فالروابط أثرها تركيبي في الأساس ، وإنشاء المعنى الأساسى تبع لما تحدته الروابط من تماسك للتركيب .
أما الوصلات فأثرها دلالى في الأساس ، ولا علاقة لها في الأساس بتماسك التركيب ؛ إذ إنها غالباً ما تأتي والتركيب متماسك بالفعل .

(١) بدائع الفوائد ١/ ١١٦ .

نتائج البحث

توصل البحث إلى أن الوصلة قد تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، وأن الوصلات تؤدي دوراً شكلياً محضاً كهمزة الوصل التي يتوصل بها إلى النطق بساكن ، ولكنها في كثير من الأحيان تؤدي دوراً دلاليًا ، وذلك على وجه من الوجوه التالية :

أ — تغيير المعنى الموجود قبل دخولها إلى معنى آخر نحو :

— وصلة اسم الإشارة الداخل على المعرف بأل

— وصلة الاسم الموصول الداخل على المعرفة

— الوصلتان الحرفيتان (ما) و(لا) الداخلتان على (لو)

ب — تغيير المعنى الموجود قبل دخولها إلى معنى آخر بالإضافة إلى حدوث بعض التغيرات الشكلية نحو :

— (ما) بعد (من) .

— (ما) بعد (الباء) .

— (ما) بعد (الكاف) .

— (ما) بعد (حيث وإذ) .

— (ما) بعد (كل) .

— (ما) بعد (لم) .

فهذه الوصلات تدخل على كلمات لها معنى بالفعل ، فتغيره إلى معنى آخر — حسب ما ذكرنا في البحث — لكن هذا التغيير الدلالي ليس هو الدور الوحيد الذي تقوم به هذه الوصلات ، وإنما تقوم بدور مواز آخر هو الدور الشكلي اللفظي ، حيث تسلط مدخولاتها على ما لم يكن بالإمكان أن تسلط عليه ، فصارت حروف الجر (من — الباء — الكاف) تسلط على الفعل و(حيث وإذ) يسلطان على فعلين فتجرهما ، وكذلك (كل) دون جزم ، كما سوّغت الوصلة حذف الفعل بعد (لم) وهذه تغييرات لفظية شكلية تقوم بها هذه الوصلات بالإضافة إلى وظيفتها الدلالية .

جـ إنشاء وتوليد معنى جديد لا يقوم إلا بوجود الوصلة .

كما هو الحال في الوصلة (ذو) التي تنشئ وتولد معنى وصف الأسماء بالأجناس ،
بالإضافة إلى دورها في إصلاح اللفظ وهي غاية شكلية تضاف إلى وظيفتها الدلالية .

د . تغيير مسار المعاني الموجودة قبل دخولها^{*} .

وذلك كما في الوصلات (ما) بعد (رب) والأحرف الناسخة والظروف (قبل وبعد
وبين) فالوصلة في هذه الحالة لا تغير معنى مدخولها كما هو الحال في (ما) مع (من والباء
والكاف) أو (حيث وإذ) أو كل ولم . وإنما تبقى الوصلة المعنى القديم لمدخولاتها مع تغيير
مسارها بحيث يتسلط ويتوجه إلى الأفعال والجمل أحياناً كما هو الحال في الظروف قبل وبعد
وبين .

وهذا التغيير يُعدُّ شكلاً من أشكال التغيرات الشكلية ؛ لأنه يصلح اللفظ بتسليط
ألفاظ مدخولاتها على ما لم يكن في الإمكان أن يتسلط عليه .

هـ . تأكيد المعنى الموجود بالفعل دون تغيير له أو تغيير مساره أو توليد معنى جديد ، مع
عدم تأدية أى دور شكلى من شأنه إصلاح اللفظ .

كما ذكرنا في الأمثلة :

— ما إن رأيت زيداً

— لما أن جاءوا ذهب

— ما أتاني من رجل

— ما زيد بمنطلق

— ليس كمثله شيء

فالوصلات (إنْ — أنْ — من — الياء — الكاف) ، لم تصلح اللفظ ، لأن التراكيب
تظل صحيحة بعد حذفها ، كما أنها لم تضيف معنى جديداً كدو بعد الأسماء ، ولم تغير معنى
قديمًا مثلما تصنع (ما) بعد (من والباء والكاف)

وأيضاً لم تغير مسار معنى قديم مثلما تصنع (ما) بعد (رب) والأحرف الناسخة . وعلى هذا
فهى وصلات خاصة بتقوية المعنى وتوكيده ليس أكثر .

مصادر البحث

- الأشباه والنظائر للسيوطي ، راجعه وقدم له د/ فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط ٣ ، سنة ١٩٩٦ .
- الأصول لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣ ، سنة ١٩٨٨ .
- التطور النحوي للغة العربية ليرجشتراسر ، أخرجه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٩٩٤ .
- الجنى الداني للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، سنة ١٩٥٧ م .
- الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ، الطبعة الأولى بدون تاريخ .
- اللامات للزجاجي تحقيق مازن المبارك ، دار صادر بيروت ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، سنة ١٩٩٢ ..
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق غازي طليمات ، دار الفكر دمشق ، ط ١ ، سنة ١٩٩٥ .
- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل — بيروت ، بدون تاريخ .
- المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، نشرة ١٩٩٤ م .
- النحو الوافي للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف ، ط ٩ ..
- أوضح المسالك لابن هشام ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٩٤ .
- بدائع الفوائد لابن القيم ، تحقيق هاني الحاج ، المكتبة التوفيقية بالإزهر ، بدون طبعة ولا تاريخ .
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، الهيئة المصرية

العامه للكتاب .

- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جنى . دراسة وتحقيق حسن هنداوي . دار القلم دمشق ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م .
- شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- شرح السيرافى لأبى سعيد السيرافى ، الجزء السادس ، تحقيق أ.د/ عونى عبد الرؤوف ، دار الكتب المصرية ، سنة ٢٠٠٤ .
- شرح اللمع للواسطى ، تحقيق د/ رجب عثمان ، مكتبة الخانجى ، ط ١ ، سنة ٢٠٠٠ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة دون تاريخ .
- معانى القرآن للأخفش ، تحقيق هدى قراة ، مكتبة الخانجى ، ط ١ ، سنة ٢٠٠٠ .
- مغنى اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- همع الهوامع للسيوطى ، تحقيق عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم ، عالم الكتب — القاهرة ، سنة ٢٠٠١ .